قراءة في التكتلات العربية .الاتحاد المغاربي بين الواقع والمأمول.

الدكتورة. تيرس سعاد
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة جيلالي ليابس– سيدي بلعباس– الجزائر
tires_souad@yahoo.fr

الملخص

تعد التجارب الوحدوية العربية من اهم الإنجازات التي برزت مع منتصف القرن العشرين بالمنطقة العربية وبالتحديد بعد الحرب العالمية الثانية بغية تحقيق تنمية شاملة لشعوبها . التي رزحت تحت نير الاستعمار وفقدت الكثير من مقومات الحضارة واسس البناء المجتمعي السليم وورثت وضعيات متردية على كل المستويات .ولم تحقق هذه التجارب الوحدوية والتنموية أهدافها المسطرة ' ولكن استطاعت ان تنخرط في هذا المسعى والذي سبقتها اليه الكثير من الأمم .ونحن في هذه الورقة البحثية نسعى الي دراسة نموذج لتكتل إقليمي يحمل الكثير من المقومات ويزخر بمقدرات ضخمة الا وهو الاتحاد المغاربي ونحاول الإجابة على الإشكالية الجوهرية والتي تتمثل في واقع الاتحاد بين ما تحقق ومالم يتحقق .وماهي اهم القراءات التي يمكنها ان تقدم تفسيرات علمية وموضوعية لتقييمه والفصل في نجاحه أو اخفاقه.

الكلمات المفتاحية: الاتحاد المغاربي – التنمية –التكامل الاقتصادي –الإمكانيات –الواقع

Abstract

The Arab unitary experiences are among the most important achievements that emerged in the mid-twentieth century in the Arab region, especially after the Second World War, in order to achieve comprehensive development for its peoples. They succumbed to the yoke of colonialism and lost many elements of civilisation and the foundations of a solid community building and inherited deteriorating situations at all levels. These unitary and developmental experiences have not achieved their set objectives, but they have been able to embark on this endeavour, which many nations have preceded them. In this research paper, we seek to study a model of regional bloc that has many ingredients and is rich in enormous capacities, namely the Maghreb Union. We try to answer the fundamental problem, which is the reality of the union between what has been achieved and what has not been achieved. What are the most important readings

that can provide scientific and objective explanations for its evaluation and success or failure.

Keywords. Maghreb Union - development - economic integration - potential - reality

مقدّمة:

تكتسي التكتلات السياسية والاقتصادية أهمية كبرى في تاريخ الأمم والشعوب، نظرا لما تجنيه من منافع ومصالح ذات أبعاد استراتيجية، واقتصادية مشتركة للكيانات السياسية العضوة فيها، وقد كانت البدايات الأولى لها في القرن العشرين وبشكل واضح بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، ونتيجة لذلك ظهرت عدة تكتلات إقليمية عبر العالم ومست عدة أقاليم تشترك في خصائص جغرافية، تاريخية، دينية ولغوية... والتي أصبحت بدورها خاصية أساسية في النظام الاقتصادي العالمي الذي يرتكز على ثلاثية التكامل الاندماج والتعاون، ويعتمد أيضا على دوافع سياسية أمنية اقتصادية وكذا المتغيرات المستجدة التي تطرا باستمرار على الساحة الدولية بشكل مضطرد .

وفي وطننا العربي أمثلة عن هذه التكتلات والاتحادات كالجامعة العربية ومجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي الذي نود الخوض فيه من خلال ورقتنا البحثية وكيف كان قبل ثلاث عقود حلما لملايين من العرب في منطقة المغرب العربي وكيف أمسى اليوم جسدا بلا روح في ظل الأحداث الدولية والإقليمية والتجاذبات السياسية والعسكرية الأخيرة في مناطق النفوذ الدولية وفي المجال الحيوي للقوى العظمى في حوض البحر المتوسط. ونطرح الإشكالية التالية.

- هل اتحاد المغرب العربي الكبير موجود على أرض الواقع أم أنه انتهى مع انتهاء مؤتمره التأسيسي في 1989 والإعلان عنه أمام وسائل الإعلام الوطنية والدولية ؟
- ماهي إمكانيات هذا الاتحاد السياسية والاستثمارية والاقتصادية وما مدى مقدراته الطبيعية والبشرية؟
- هل كان للمتغيرات التي طرأت على الساحة السياسية منذ الاستقلال، والسياسات المتبعة من طرف الأنظمة الحاكمة اثر على هذا التنظيم؟ وهل للأحداث المتمثلة في ما اصطلح عليه بالربيع العربي لاحقا دورا في بلورة فكرة الاتحاد المغاربي وفي حلحلة الأوضاع وبعث الحياة مجددا في كامل جسده المحنط؟ خاصة وأن هناك تغييرات هامة وصفت بالجذرية في القيادات السياسية في أعلى هرم السلطة كتونس والجزائر.
- هل أصبح اليوم التفكير بشكل جدي ومسؤول في تغيير الرؤى والذهنيات وتجديد الآليات والسبل أمرا ملحا ومطلبا شعبيا وجب تحقيقه لخلق الاتحاد المغاربي المأمول وتفعيله على أرض الواقع، بإقحام الإرادة الشعبية والنخب والطاقات المعطلة وجعلها طرفا فاعلا ومؤثرا في هذه المعادلة الصعبة؟

1- نشاته

ظهر الاتحاد المغاربي تاريخياً إلى الوجود في أوائل القرن الماضي، مع بروز النشاط الطلابي المكثف الّذي تبناه الطلبة الجزائريون والمغاربة والتونسيون في أوروبا، وتحديدا فرنسا. وكانت البدايات في 1925 مع نجم شمال إفريقيا[1] الّذي يظهر في المادة الأولى من بيان تأسيسه ما يلي:

المادة الأولى: «يؤسس بباريس تنظيم يحمل التسمية نجم شمال إفريقيا جمعية للمسلمين من الجزائر، وتونس، والمغرب».

المادة الثانية: «يشمل الهدف الجوهري للجمعية الكفاح من أجل استقلال بلدان شمال إفريقيا الثلاث.

تدين وتناضل ضد الاضطهاد الاستعماري وتسعى بالخصوص للدفاع عن المصالح المادية، المعنوية، السياسية، الاجتماعية لسكان شمال إفريقيا».

وقد كانت هذه الجمعية تنشط تحت قيادة مصالي الحاج المقاوم الفذّ ضد كلّ أشكال الاستعمار.

ويرى بعض المؤرخين أن بدايات المغرب العربي الموحد كانت جمعية الطلبة المسلمين الشماليين الإفريقيين، والتي تأسّست سنة 1927 والّتي كانت تدعو إلى توحيد البرامج التعليمية، والحفاظ على الهوية المغاربية وترسيخ روابط الوحدة الوطنية في شمال إفريقيا[2].

لقد كان تواجد الاستعمار الفرنسي والإيطالي والإسباني عاملاً مؤثراً وحاسماً في خلق جوٍّ من الشعور العامّ بالتضامن والتعاون بين النخب الوطنية لمواجهة قوى الاستعمار، وتبلورت فكرة الاتحاد بعد نيل الاستقلال السياسي بين باقي الدول، حيث انضمت كلّ من ليبيا وموريتانيا لمشاريع بناء وحدة مغاربية في سبعينيات القرن الماضي. طمعا في تحقيق تنمية لشعوبهم لما تتوفر عليه المجموعة من إمكانيات ومقدرات ضخمة.

إن الاتحاد المغاربي ثمرة لإرادة الشعوب الّتي دأبت على دعم المقاومة وجيوش التحرير. وكان هذا العمل التحرري عابراً للحدود، وكان قبله النشاط التجاري وطرق القوافل. فهو إذن مطلب ومكسب شعبي قبل أن يكون قراراً سياسياً. ونتوقف هنا لتوضيح عامل مهمّ وهو: الأثر السلبي الّذي خلّفه التواجد الاستعماري لقرون ومخلّفاته الّتي طالت كلّ المنطقة وعمّت كل المجالات على المستوى الإنساني، الاجتماعي، الثقافي، الحضاري، الاقتصادي والتنموي، وأخّرت بشكل واضح أيّ عملية لتوحيد وهيكلة، لتكتل استراتيجي من شأنه إخراج المنطقة من مستنقع التخلّف.

لقد كانت قمة زرالدة بالجزائر لرؤساء الدول المغاربية في يونيو 1985، إثر انتهاء القمة الاستثنائية للجامعة العربية، بداية لمسلسل الاتحاد المغاربي حيث صادق رؤساء الدول الخمس على خلق لجنة للتفكير

[1]– محفوظ قداش، محمد قنانش، نجم شمال إفريقيا 1926– 1937 وثائق وشهادات لدراسة التيار الوطني الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، 2013، ص ص 53– 54.

[2]– ميغيل هرناندولارمندي، السياسة الخارجية للمغرب، ترجمة: عبد العالي بروكي، منشورات الزمن النجاح الجديدة، الدار البيضاء، طبعة أولى، 2005، ص ص269– 270.

من أجل صياغة اتفاقية متعدّدة الأطراف بتأسيس اتحاد المغرب العربي، حيث فسّر مسؤولون في السياسة الخارجية في دول الاتحاد سبب تأسّسه في ثلاث نقاط[3]:

أوّلاً: تزامن تأسس الاتحاد الأوروبي[4] السوق الأوروبية المشتركة[5] وتداعيات ذلك على اقتصاديات دول الضفة الجنوبية.

ثانياً: المتغيرات الدولية واتجاه جميع الدول إلى التفكير في الانتماء إلى فضاءات وتكتلات اقتصادية آمنة في شمال إفريقيا وباقي مناطق قارة إفريقيا، كالمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا[6].

ثالثاً: تحمس كل من رؤساء ليبيا وتونس (معمر القذافي، وزين العابدين بن علي) لخلق هذا الاتحاد المغاربي في إطار اتحاد عربي قويّ على غرار مجلس التعاون الخليجي ومجلس التعاون العربي، والتنظير له، والدفاع عن فكرته، في محاولة لتجميل الطابع العسكري والانقلابي الذي وصلا به إلى سدّة الحكم، وإضفاء نوع من الشرعية عليهما وتبييض صورتيهما أمام شعوب المنطقة والمجتمع الدولي.

أهم المحطات التاريخية لبناء اتحاد المغرب العربي:

- أفريل 1958: لقاء طنجة بين زعماء الحركة الوطنية في كلّ من المغرب والجزائر وتونس، كان الهدف منه الشروع في تفعيل وتجسيد المغرب العربي واستقلال الجزائر.
- سبتمبر 1964: لقاء وزراء الاقتصاد والمالية في المغرب والجزائر وتونس وليبيا.
- نوفمبر 1967: انعقاد المؤتمر الخامس لوزراء الاقتصاد والمالية بتونس.
- 10 يونيو 1988: قمة زرالدة بين زعماء الدول الخمس للتحضير لتأسيس اتحاد المغرب العربي.
- 17 فبراير 1989: لقاء مراكش بين زعماء الدول الخمس وتوقيع معاهدة اتحاد المغرب العربي.

2- إمكانيات اتحاد المغرب العربي:

يمتلك المغرب العربي إمكانيات مهولة سواء أكانت طبيعية أو بشرية، و يطلق عليه كذلك تسمية شمال إفريقيا كونه يقع في القسم الشمالي من القارة الإفريقية، في مواجهة القارة الأوروبية التي يفصل بينهما البحر المتوسط، وظهر هذا المصطلح في أثناء الحرب العالمية الأولى، عند فرض الحماية الفرنسية والإسبانية على المغرب سنة 1912 الّتي جاءت بعد الحماية الفرنسية على تونس في 1881، وقبل ذلك

[3]- ميغيل هرناندو دي لارمندي، السياسة الخارجية للمغرب، المرجع السابق، ص 277.

[4]- الاتحاد الأوروبي: هو جمعية دولية اوربية تضم 27 دولة تأسس بموجب معاهدة ماستريخت الموقعة في1992. وهو اتحاد فدرالي ذو سوق مشترك وعملة موحدة اليورو. خرجت بريطانيا من الاتحاد رسميا في 31 يناير 2020

[5]- السوق الأوروبية: هي وحدة سياسية اقتصادية بداية التفكير في انشائه منذ 1951 الدول الأعضاء فرنسا إيطاليا ألمانيا الغربية، بلجيكا، هولندا، لكسونبورغ. تأسس رسميا بمؤتمر روما في 25 مارس 1957.

[6]- المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.منظمة اقتصادية دولية تهتم بتطوير الاقتصاد في منطقة الغرب الإفريقي، تأسس في 25 مارس1975 ورئيسها عمر بارادوا مقرها أبوجا بنجيريا، عدد أعضائها اليوم 15 عضو.

احتلت فرنسا الجزائر مما جعل هذه المنطقة تصبح إقليماً جغرافياً تابعاً للسلطة الفرنسية، وهي تسمية تنكر العروبة لسكان الشمال الإفريقي وكأنها جسم غريب عن الأمة العربية، وبالتالي إهمال الإرث الحضاري لهذه الدول وامتدادها الثقافي والعروبي الإسلامي[7].

وقد اختلف الجغرافيون في كون المغرب العربي يقصد به فقد الدول الثلاثة تونس الجزائر والمغرب، ويذكر بول بالتا أنّ المغرب العربي الكبير من 1910 إلى 1964 كان يضمّ فقط الأقطار الثلاثة: تونس الجزائر والمغرب، وأنّ ليبيا كانت تتبع المشرق العربي وأن موريتاني دولة إفريقية[8].

إن الوحدة الاستراتيجية لدول المغرب العربي تمليها عدّة مقوّمات وأسس، تعتمد على اللغة، الدين، الامتداد الطبيعي، التاريخ المشترك، والمصير المشترك كذلك.

وبعد ستينيات القرن الماضي أصبح تداول المغرب العربي أكثر اتساعا وقبولا خاصة في المحافل الأوروبية. أخذ مصطلح المغرب العربي مكانته وأصبح من السهل التمييز بين المشرق العربي الذي يضمّ الشرق الأوسط والأدنى[9]، والمغرب العربي الذي يضمّ الدول الخمسة مع الأخذ في الحسبان الصحراء الغربية التي تناضل من أجل استقلالها وتقرير مصيرها.

كما يتمتع المغرب العربي بقوة الموقع الجغرافي بامتياز، فهو محور تقاطع ثلاث قارات: أوروبا إفريقيا وآسيا، مما يزيد من أهمية المنطقة. إضافة إلى موقعها البحري المتميز شمالاً على امتداد 400 كلم من الشريط الساحلي المطل على البحر المتوسط مما جعل من دول المنطقة نقاط مراقبة على الملاحة البحرية، كما تعتبر ممراً رئيسياً في العمليات التجارية[10].

أ – الإمكانيات الاقتصادية:

يزخر المغرب العربي بمجموعة من الموارد الاقتصادية التي تؤهله لأن يصبح قوّة إقليمية تفرض سيطرتها في الحوض الأبيض المتوسط.

إنّ هذه الموارد الاقتصادية المتنوّعة بين الثروات الطبيعية والموارد الطاقوية، تؤهل الدول المغاربية للتكامل الاقتصادي[11] الذي يعرفه الكثير من المتخصصين الاقتصاديين بأنه هو إيجاد أحسن إطار ممكن

[7]– احميدة محمد السنوسي، الاتحاد المغاربي في الجغرافيا الإقليمية والاجتماعية والسياسية، جامعة الفاتح، طرابلس– ليبيا، 1999، ص ص 23– 24.

[8] -Paul Balta, Le Grand Maghreb :Des indépendances à l'an 2000, La découverte essais, 1990, France, p 27.

[9]– احميدة محمد السنوسي، المرجع السابق، ص ص23– 24.

[10] -Hatem Ben Salem, Le Maghreb sur l'échiquier méditerranéen défense nationale, Le comité d'études de défense nationale, n°7, paris, juillet 1989, pp. 06- 07.

[11]– فاطمة بيرم، أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2010/2009، ص 94.

للعلاقات الاقتصادية الدولية والسعي إلى إزالة العوائق أمام التعاون الاقتصادي بين الدول. أي أن التكامل الاقتصادي يهدف إلى تحقيق الاندماج بين العديد من الوحدات الاقتصادية.

فالجزائر كدولة بترولية تعدّ من أكبر منتجي الغاز الطبيعي والنفط في العالم، وتحتل المرتبة الخامسة عالميا لاحتياطي الغاز الطبيعي، والرابع عشر لاحتياطي النفط، وتحتل المرتبة الثانية عشر في مجال إنتاج المحروقات، إضافة إلى إنتاج الحديد ومعادن أخرى، الثمينة وغير الثمينة[12]، وإمكانيات واعدة في المجال الزراعي لم يستغل منها إلى الجزء الشمالي (التل)، وتتوجه اليوم الحكومة الحالية إلى إعادة بعث الزراعة الصحراوية لما لها من آثار على خلق الاكتفاء الذاتي في عدة منتجات.

ب- الإمكانيات أو الموارد الطبيعية الزراعية :

تتميز بلاد المغرب العربي بتنوع بيئي معتبر، حيث تشمل أقاليم الغابات، والمناطق الرطبة وشبه الرطبة، والأقاليم الجافة وتنوع في المحاصيل من حبوب وخضر وفواكه، إضافة إلى ثروة حيوانية وسمكية هائلة.

فالأراضي تقدر بـ 468,8 مليون هكتار تتوزّع بنسب متفاوتة بين دول المغرب العربي،/ وتأتي في مقدمتها الجزائر بـ 283,2 مليون هكتار ثم ليبيا بـ 176 مليون هكتار، ثم موريتانيا بـ 102,5 مليون هكتار، ثم المغرب بحوالي 44,6 مليون هكتار وتونس بـ 15,5 مليون هكتار[13].

والجدول التالي يوضح نسبة الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي المروية.

الأراضي الزراعية في منطقة المغرب العربي:

الدولة	المساحة (بالمليون هكتار)	الأراضي الصالحة للزراعة	الأراضي المروية	نسبة الرعوية
الجزائر	238,2	07,5	%07	%02
المغرب	44,5	08,7	%13	%17,8
تونس	15,5	03	%7,5	%4,1
ليبيا	176	01,7	%11	%0,4
موريتانيا	102	02	%10	%4,8
المجموع	468,8	21,1	%04	

المصدر: تقرير التنمية البشرية عام 1993، ص ص182- 183.

[12]- كمال رزيق، مكلوف خالد، فرص وتحديات التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي بين الواقع والآفاق، المؤتمر العلمي الدولي التاسع حول الوضع الاقتصادي وخيارات المستقبل، ماي 2013.

[13]- صالح صالحي، الاتحاد المغاربي الإمكانيات المتاحة والإستراتيجية البديلة لتحقيق التنمية المستدامة والشراكة المتوازنة في التكامل الاقتصادي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، د م ن: دار الهدى، 2005، ص 30.

من خلال الجدول يتبيّن أنّ المساحة بالدول المغاربية لا تزيد عن 04,5% من المساحة الكلية، ولكنها معتبرة مقارنة مع عدد السكان، وتمثل 30% من المساحة المزروعة في العالم العربي، إضافة إلى مساحات زراعية أخرى قابلة للاستصلاح. ناهيك عن الإمكانيات المائية المقدرة بـ 353 مليار مكعب سنويا، لا يستغل منها سوى النصف، ولا تستغل كميات المياه نظرا لقلة وسائل التخزين وسوء التوزيع.

تسجيل استفادة ضعيفة للثروة المائية في مجال الطاقة والشرب، فعدد السكان الذين لا تصلهم مياه الشرب حوالي 20 مليون نسمة أي 25% من مجموع سكان المغرب العربي. زيادة عن شريط ساحلي ممتد لآلاف الكيلومترات على الواجهة المتوسطية والأطلسية قادرة على إنتاج الثروة السمكية وقاعدة لتكون محطات تجارية[14].

ج- الإمكانيات المعدنية والطاقوية:

تعدّ منطقة المغرب العربي منطقة غنية بالثروات والموارد الطاقوية الهامة، والتي تشكّل قاعدة أساسية لمجموعة متنوّعة من الصناعات، فهي تمتلك حجماً ضخماً من الاحتياطات الغازية (6000 مليار م^3)، واحتياطي بترولي يتجاوز 5 مليار طن إضافة إلى احتمال وجود احتياطات أخرى بعد عمليات التنقيب، وحوالي 6 مليار طن من الفوسفات في كلّ من تونس والمغرب.

والجدول التالي يبين حجم الثروات المتواجدة بدول المنطقة حسب إحصائيات 2001:

الدول / الإنتاج	الجزائر	المغرب	تونس	ليبيا	موريتانيا	المجموع المغاربي
البترول	65	0,02	3,5	67	/	135
الغاز الطبيعي	140	0,04	1,7	5,6	/	
الحديد	1,5	0,006	0,18	1,5	11	14
الفوسفات	0,8	22	8	/	/	31

الوحدة: مليون طن/ الغاز: مليار م^3

المصدر: تقرير التنمية البشرية عام 1993، المرجع السابق، ص 304.

د-الإمكانيات البشرية للبلدان المغاربية:

يبلغ عدد سكان بلدان المغرب العربي حوالي 84 مليون نسمة يتوزعون على خمس دول، وتختلف نسب الكثافة السكانية من دولة إلى أخرى حسب التركيبة الجغرافية للمنطقة، وحسب العامل الحضري والقطاعي والثقافي، وهذا الاختلاف يسمح بإيجاد سبل التكامل بين أقطار المغرب خاصة فيما يخصّ العمالة.

[14]- صالح صالحي، المرجع السابق ص ص302- 303.

حيث توجد مساحات واسعة غير مستغلة، وموارد طبيعية غير مستخدمة كليبيا الّتي تمتلك الأرض، والمغرب وتونس التي تمتلك العمالة البسيطة والمتخصصة لتحقيق منافع كثيرة متبادلة، وإن حركية الطاقات البشرية بين الأنشطة والقطاعات في السوق الاتحادية من شأنه أن يضمن التنمية الاقتصادية القطرية.

وفيما يخص النمو السكاني فإن عدد السكان في دول المغرب سيزداد حسب زيادة طبيعية حسب إحصائيات 2017:

الدولة	عدد السكان	الدولة	عدد السكان
الجزائر	41,318 مليون	المغرب	35,74 مليون
ليبيا	6,375 مليون	تونس	11,532 مليون
موريتانيا	4,42 مليون		

الوحدة: مليون نسمة.

المصدر: الموقع الرسمي لاتحاد المغرب العربي. عدد السكان– سنة 2017.

Source : CNUCED

هـ– دور العمالة ومساهمتها في الناتج القومي:

تساهم العمالة في كل الأقطار في تنشيط كل القطاعات الاقتصادية وبالتالي في الناتج القومي وهذا يخضع لطبيعة اقتصاد الدولة طاقوي أو زراعي أو خدماتي، بمساهمة العمالة الزراعية والاقتصادية الكبيرة في تحقيق الأمن الاقتصادي، والتخفيض من التبعية، ولذلك وجب تثبيتها وتوطينها، وتوفير الشروط اللازمة لخلق حركية لهذا القطاع، وهذا لا يتحقق إلا بإحداث تغييرات جذرية وجديّة في عالم الريف، الّذي يضمّ الملايين من العمالة الزراعية بتوفير الظروف المواتية لتحسين المعيشة ورفع المستوى العلمي والمعرفي، وإدخال الوسائل الحديثة وإحلالها محل الوسائل التقليدية.

إن حجم العمالة المتاحة بمنطقة الاتحاد المغربي وتركيبها العمري والنوعي والتكويني الحالي يشكل إحدى عوامل تنافسيتها بالمقارنة مع دول الاتحاد الأوروبي التي تعاني من ضعف نموها السكاني وازدياد نسب الشيخوخة وارتفاع أجور عمالتها وهذا في حد ذاته تحدي كبير ويدعو إلى إقامة شراكة نفعية مزدوجة وإعادة الاعتبار لعنصر الموارد البشرية في الاتفاقيات، حيث تشير الأرقام المتعلّقة بمستويات الأجور، فإن متوسط الأجر الساعي في المدن الكبرى في أوروبا 15 إلى 16 أورو ويصل في العوالم الإفريقية والمدن المغاربية إلى 2 أورو[15]، وهذا عائق يفتح التنافسية على مصراعيها، ويسمح بالهجرة الجماعية للشباب الإفريقي نحو مجاهل أوروبا طمعا في تحسين مستوى معيشتهم.

و– الإمكانيات المالية والتجارية:

[15]- Eco finance n°362003, pp. 114- 115.

من العوامل المشجعة لإقامة تكامل اقتصادي أنّ الدول ذات العجز المالي تستطيع أن تحصل على التمويل اللازم للمشاريع المشتركة المتعددة لتحقيق الأمن الاقتصادي، وتتمكن الدول ذات الفائض من إيجاد منافع وفرص مربحة لاستثمار فوائضها في المشاريع التي تنمي التكامل، ذلك أن التكامل الإقليمي يؤدي إلى جودة قطاع التمويل ويقلل تكاليفه مما يؤدي إلى استثمار عال. وتؤكد الدراسات والتحليلات الاقتصادية الحديثة أن معدل العائدات على رأس المال وعلى الاستثمار يمكن أن ترتفع في كل الدول المشتركة في التكامل بغض النظر عن قيمة رأس المال[16].

والواضح أن تحقيق الاستغلال الكامل للموارد والثروات الطبيعية المتاحة، وتشغيل الطاقات البشرية في الدول المغاربية يتطلب توافر حد أدنى من الموارد المالية لتحقيق التوظيف الرشيد للموارد المعطلة في وجود تباين كبير في حجم الإمكانيات المالية المتوفرة على مستوى دول اتحاد المغرب العربي. فمشكل المديونية يثقل اقتصاديات معظم هذه الدول ويؤثر سلباً على التوازنات المالية وينعكس مباشرة على الأوضاع الاجتماعية.

حيث يؤكد الخبراء أن حجم الأموال المهاجرة المستثمرة في الدول الغربية يكفي لوحدها لتغطية نسبة هامة من الاستثمارات اللازمة لتحقيق تنمية شاملة، ضف إلى ذلك الجريمة الاقتصادية التي أصبحت ظاهرة في عدة دول كالتهريب الضريبي والتصريح الكاذب وتزوير الفواتير وتضخيمها، سرقة المال العام، انعدام الأخلاق والقيم بين المؤسسات والمستثمرين إلا ما ندر. عجّل بفقدان الثقة والجري وراء الربحية دون النظر إلى مصلحة الدول والمصلحة العامة نتج عنه تراجع قيمة الاستثمارات، بل أدى إلى تهريب قيم خيالية من العملة الصعبة إلى دول الشمال والاستثمار بها.

بيد أن هذا الغياب للثقة والشفافية .قلّص من رغبة المستثمرين في توظيف رؤوس أموالهم خشية المصادرة أو التأميم والتضييق عليهم، زيادة الى غياب ترسانة قانونية مرنة وعدم الاستقرار، كلّ هذه العوامل عكرت مناخ الاستثمار العربي والأجنبي في بلدان المغرب العربي.

3- الاتحاد المغاربي والظروف الداخلية والخارجية المحيطة به:

لقد تم الإعلان عن تأسيس اتحاد المغرب العربي نتيجة مجموعة من الظروف الدولية التي كانت سائدة آنذاك حيث فرضت العولمة المتصاعدة على اقتصاديات العالم بالتفكك، وإعادة دمجها في الاقتصاد العالمي الذي تسيره وتسيطر عليه المؤسسات المالية العالمية الكبرى والشركات المتعددة الجنسيات.

حيث تسارعت ديناميكية التفكيك فانقسم الاتحاد السوفياتي إلى دويلات، وتشكلت تجمعات إقليمية كالاتحاد الأوروبي بعد معاهدة ماستريخت[17].

[16]– موريس شيف ول، آلانوينتزر، التكامل الإقليمي والتنمية، د م ن، البنك الدولي، 2003، ص 114.

[17]– يوسف سعداوي، آثار الشراكة الأورو – متوسطية على الاقتصاديات العربية في التعامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، د م ن، دار الهدى، 2005، ص 138.

ما دفع بالولايات المتحدة الأمريكية الى ترسيخ فكرة أن قيادتها للعالم أصبح ضرورة، وهي المؤهلة الوحيدة لإعادة بناء النظام الدولي وهي حاملة لرسالة حضارية، ويكون ذلك بتحكمها في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فتقوم بعرض إصلاحات اقتصادية وسياسية مقابل إعانات مالية.

لقد صرح هيرمان كوهين مساعد ووزير الخارجية الأمريكية للشؤون الأمريكية في عام 1991 بعد احداث اثيوبيا بما يلي: "إضافة إلى سياسة الإصلاح الاقتصادي وحقوق الإنسان، فإن التحول الديمقراطي قد أصبح شرطا ثالثا لمساعدات الأمريكية"، وينصح كوهين الدول الافريقية بضرورة أخذ بالنموذج الغربي في الديمقراطية[18].

ويشير المؤرخ رتشارد إيمرمان Richard Emerman "أن قوة أمريكا وأمنها متعلقان بصورة رئيسية بالوصول إلى الموارد الأولية في العالم خاصة العالم الثالث الذي يجب التحكم به بشكل وثيق"[19].

إن حالة التهميش التي أصبح يعيشها العالم الثالث بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، وبالخصوص شمال إفريقيا وباقي القارة، ساهمت في ازدياد التقارب الأوروبي والقوى الكبرى على حساب الدول الضعيفة والغنية بالموارد الطبيعية وأصبح من الضروري إعادة تفعيل حركية التكتل والتكامل الإقليمي.

أ- الاقتصاد الأوروبي:

اتجه العالم إلى اقتصاد التكتلات عوض الاقتصاد الفردي للدول، لما يوفره من مكاسب أكبر، وحرص على تنويع التبادل التجاري إضافة إلى فرض سياسات معينة إقليمية، تتبع المصالح المشتركة للدولة وأوروبا بحكم قربها الجغرافي من شمال افريقيا وعلاقاتها التاريخية المتشابكة، وقد أثرت أيما تأثير على الاتحاد المغاربي، منذ نشأته في مارس 1957 ثم التوقيع على ما يعرف بمعاهدة روما ودخولها حيز التنفيذ في السنة الموالية 1958م أي أن الجماعة الاقتصادية الأوروبية كانت هي البادرة الأولى للسوق الأوروبية المشتركة، ففي سنة 1985 قام رئيس المفوضية الأوروبية برئاسة جاك ديلور[20] باقتراح مشروع السوق الأوروبية المشتركة بحلول 1992م المنبثق عن اتفاقية ماستريخت فبراير 1992، الهادف إلى خلق فضاء دولي اقتصادي نوعي، حيث أن الظروف الاقتصادية العالمية تفضل العمل والتفاوض مع الجماعات ودون ذلك يؤدي بالدول المنفردة إلى ضعف موقفها وتضييق مساحة التفاوض.

---

[18]- عبد المنعم أبو ادريس علي .مدخل الى القرن الافريقي /القبيلة والسياسة ..الصومال 'اثيوبيا 'اريتريا' جيبوتي .العربي للنشر والتوزيع2019 .ط.1ص67

[19]- روجي غارودي، الولايات المتحدة الأمريكية طليعة الانحطاط كيف تجابه القرن الحادي والعشرين، ترجمة: صالح الجهيم، ميشيل جوري، الجزائر المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، 2004م، ص 69.

[20]- جاك لوسيان جونديلوريJaques Delors ولد في 20 جويلية 1925 رجل سياسي فرنسي رئيس المفوضية الأوروبية من 1985 – 1995 وزير المالية الفرنسية 1981 – 1984، عضو البرلمان الأوروبي 1979 – 1981، وقد كان المخطط بمشروع السوق الموحدة والعملة الأوروبية الموحدة.

إضافة إلى أن الهدف والأكبر من خلق سوق أوروبية مشتركة هو زيادة التبادل التجاري والاقتصادي بين أعضائها في إطار القارة الأوروبية وينعكس هذا الوضع على علاقاتها ومبادلاتها مع الدول الخارجية، وأولها الدول الموجودة في حوض المتوسط وبالتحديد في الضفة المقابلة، دون إغفال أن معظم المنتوجات الزراعية تتشابه نظرا لتشابه المناخ كالكروم، الزيتون، الحوامض ما يجعل المنافسة تشتد على المتعاملين وتكون آثارها سلبية على تونس، المغرب والجزائر بوجه الخصوص.

إن السوق الأوروبية المشتركة الموحدة تسمح بزيادة في التبادلات التجارية وتسهيلات جمركية ومالية للدول الأعضاء، حيث يؤدي هذا التدفق إلى إطلاق حرية الدول المنافسة للدول المغاربية في السوق الأوروبية إلى تسويق منتجاتها الصناعية الخفيفة والزراعية في بقية المجموعة بشروط أفضل نسبيا من تلك التي تتعامل بها دول المغرب العربي ومن ثم الحد من القدرة التنافسية لمنتجات دول المغرب العربي[21].

ب- عوامل الأزمة المتعددة الجوانب:

استفاقت دول المغرب العربي بعد عقود من استقلالها على واقع سياسي واقتصادي اجتماعي ثقافي متأزم قابل للانفجار وغير قابل للتسوية أو المعالجة والتصويب، واقع كثير المتناقضات يكرس كل أنواع التهميش والإقصاء وغياب العدالة الاجتماعية.

- **معضلة الدولة الوطنية:**

هذه الأزمة نختصرها في أزمة الدولة الوطنية التي تقف عاجزة على إيجاد الحلول المتراكمة للفئات الشعبية وتحقيق التنمية والعيش الكريم للمواطن البسيط.

- الدولة لا تستطيع أن تحقق مطالب المواطن وبالمقابل تطالب المواطن بأن يؤدي واجباته.
- المعادلة صعب تحقيقها، الثقة المفقودة بين الأنظمة السياسية المتعاقبة وطرق تسييرها للأوضاع والأزمات واختياراتها وسياساتها المعتمدة خلقت هوة سحيقة بين الطرفين.
- ففي الجزائر مثلا لم تستطع السلطة السياسية بعد الاستقلال الحفاظ على الرمزية الثورية، ومواصلة مسيرتها بشكل جديد، وهي الثورة التنموية التي دعا إليها بيان أول نوفمبر في 1954، لقد فشل النظام الجزائري في صنع صورة لقيادة سياسية نظيفة وسقط في مستنقع استغلال الشرعية الثورية لتحقيق مصالح ضيقة وشخصية وغرس ممارسات بيروقراطية وجهوية باحتكار السلطة وتكريس التفاوت الاجتماعي.

ان غياب مشروع الثورة التحريرية الحقيقي في بناء دولة جزائرية وتحقيق عدالة اجتماعية في إطار الثوابت الوطنية، انعكس كل هذا على مسار التنمية الذي توقف في التسعينات، لتبدأ مراحل متتالية من الأزمات والاضطرابات، مما أدى إلى تداخل من ثلاث أزمات أزمة المجتمع

[21]- جمال عبد الناصر مانع، اتحاد المغرب العربي دراسة قانونية سياسية، دار العلوم للنشر والنشر، 2004م، ص 44.

وأزمة النظم وأزمة الذهنية[22]، الأزمة المتعددة وتكاد تشترك كل دول المغرب العربي في هذه الصورة المتردية للأوضاع، في المغرب وموريتانيا وتونس حيث تحولت إلى مجموعة من الصدامات والصراعات من مختلف الفئات الشعبية والنظام الحاكم، في الجزائر انتفاضة 1988 وفي المغرب 1998، أحداث الدار البيضاء.

- موريتانيا شهدت اضطرابات سياسية، كالانقلاب على مختار ولد دادة في 1978، تونس احتجاجات عمالية في 1977 ضد سياسة الحكومة وليبيا التي عرفت معارضة سرية انتهت بالقضاء على رؤوسها في 1984.
- بداية انفجار الأوضاع المتأزمة كان بداية من السبعينات من القرن الماضي، وهو دليل على خيبات الأمل للشعوب في سياستها وقرارات حكوماتهم التي لم تغير الكثير ولم تحقق الوعود المقطوعة لتحقيق التنمية، بسبب
- نظام سياسي فاشل، اختيارات اقتصادية عقيمة تنمية منقوصة ومتعثرة تقتصر على المدن الكبرى تفضحها الأحياء القصديرية التي تنمو حولها كالفطريات، إهمال وتهميش ممنهج للإنسان المغاربي.
- غياب التنمية البشرية، حقوق الإنسان، الحريات الأساسية، التضييق، التعنيف، سياسة العقاب الانتقائي، زاد من تأزم الوضع، أمراض اجتماعية ونفسية بشكل كبير بفعل الاحتقان المتصاعد.

- **فشل متكرر للسياسات الاقتصادية.**

- الاستعمار أكبر نقمة على الدول المستعمرة فرغم حصولها على استقلالها السياسي تبقى تعاني آثار الاستعمار وتداعياته لمدة طويلة، لأنه يخلق حقيقة حالة من الدمار، في كل المجالات ويكرس تبعية نمطية للدولة المستقلة حديثا، بشكل يجعلها أكثر عبودية للممارسات القديمة لكن بشكل يأخذ طابع المعاملات الاقتصادية والعقود، والاتفاقيات، إضافة إلى آثار نفسية وسسيولوجية لا يمكن التخلص منها بسهولة تمتد لعدة أجيال وهذا ما تقف عليه اليوم في بلدان المغرب العربي إرث استعماري ثقيل.
- الجزائر وضعت قاعدة صناعة في عهد الرئيس هواري بومدين لبناء اقتصاد وطني قوي، لكنه لم يستطع المواصلة في ظل النظام الاشتراكي والتحول إلى النظام الرأسمالي والانفتاح الحر، حيث أصبح يعتمد على الخارج في التكنولوجيا والتجهيزات والاعتماد الشبه كلي على عائدات النفط.
- ليبيا دولة نفطية بامتياز، تشجيع التجارة وحركة الأموال.

[22]– أحمد الادريسي، اتحاد المغرب العربي في مربع الربيع العربي والإرهاب وتجارة المخدرات ومشكل الصحراء، مقال صادر عن مركز دراسات الوحدة العربية، يونيو 2020، ص 59.

- موريتانيا تعتمد بشكل كبير على مقدراتها البحرية وصادراتها المعدنية دون القدرة على امتلاك قاعدة صناعية.
- والأمر نفسه بالنسبة لتونس التي تعتمد بشكل كبير على السياحة والصناعات الزراعية والتي لا تلبي احتياجات المناطق الداخلية الفقيرة من حيث الثروات والموارد الطبيعية.
- المغرب نظامها الاقتصادي الحر منحها حرية أكبر للتعامل بنظام اقتصادي تنافسي، إضافة إلى تجارتها في الزراعة وإنتاج متنوع ومتميز في المجال الفلاحي، لكن ارتباطها الكبير بالسوق الأوروبي يجعلها معرضة للأزمات والتغيرات التي تطرأ على السوق الدولية والإقليمية (الأوروبية).

4- واقع الاتحاد المغاربي بعد ثورات الربيع العربي:

يرى الكثير من الباحثين أن مقدرات المغرب العربي ضخمة تستطيع أن تجعل من منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة مزدهرة اقتصاديا وحضاريا وآمنة، إذا ما تم العمل على تحقيق وحدتها.

لكن الواقع يقر بأن خسائر دول المغرب العربي سنويا تقدر بحوالي 07.5 بليون دولار سنويا، وأن حجم المبادلات البيئية بين دول المغاربية لا يتجاوز 0.5 من الحجم الإجمالي للصادرات والواردات لهذه البلدان، ويواجه اليوم الاتحاد عدة تحديات ساهمت في فشله وتجميد نشاطاته منها غياب الإرادة السياسية، النزاعات السياسية الدولية بين دول المغرب، ارتفاع مستوى الهاجس الأمني لدى دول المغرب بعد تصاعد موجات الإرهاب والتطرف بعد ثورات الربيع العربي[23].

لم تستطع الثورات العربية تحقيق كل أهدافها التي كانت تطالب بها وهي عدالة اجتماعية، القطيعة مع ممارسات الماضي المساواة في الاستفادة من مقدرات الدولة، تحقيق العيش الكريم وحرية وديمقراطية في الوطن، الحرية في ممارسة المواطنة.

لقد فشلت في تحقيق مطالب الإنسان وفشلت في الحد من التهميش صحيح أنها تخلصت من الوجوه القديمة لكن الجذور لا تزال متمكنة وهذا يعني أن اسقاط رؤوس النظام غير كاف لبناء دولة الحق والقانون والعدالة الاجتماعية، لا يمكن هنا الجزم بهذه النتيجة لأن كل دولة ولها ظروف ومعطيات ومثال عن ذلك فقد سمحت هذه الحركية المجتمعية المذهلة لظهور مجموعات متطرفة وحركات إرهابية يزيد خطرها في كونها تستثمر في تردي الأوضاع وحالة الفوضى لاستقطاب الفئات الساخطة على واقعها من الجنسين وبالتالي فتح المجال لتهديد أمني حقيقي، مصدره خارجي في أحيان كثيرة، يهدف إلى زعزعة الاستقرار والأمن للدول المعنية.

[23]- محمد عصام لعروسي، اتحاد مغاربي متجدد قادر على مواجهة التهديدات المحدقة بشمال إفريقيا، معهد واشنطن، 3أبريل 2019.

إن هذه الحركات الإرهابية والمجموعات المتطرفة ليس لها أي سند ديني إسلامي ولا مسيحي ولا يهودي، ولا يمكن اعتبارها حركات اجتماعية أو احتجاجية لكونها تمس بالوحدة الأمنية والروحية للجماعات الاجتماعية والثقافية المجتمعية[24].

5- موقف المثقف المغاربي من الاتحاد:

إن ما يعزز وحدة شعوب المنطقة وأقصد هنا دول المغرب العربي هو المكون الديني إضافة إلى اللغة، العادات والتقاليد وكلما كانت عوامل تكاملها متوفرة كلما ابتعدت هذه الشعوب عن الانقسامات الأثنية والجهوية التي تضر ببناء المغرب الموحد، لأن الثقافة كقيمة إنسانية ترفع بشعوب المنطقة إلى التشبث بتاريخهم المجيد ضد كل أشكال الاحتلال والاستعمار. منذ قرون مضت استطاع أن يكون بمثابة اللحمة للمنطقة وصمام امانها، ويقف وقفة رجل واحد في وجه التواجد الاستعماري الحديث ويضطلع المثقف بأهمية جوهرية، لأن غياب صوت المثقف المغاربي من شأنه أن ينتقص من قيمة الاتحاد السياسي كوحدة إقليمية سوسيو سياسية متعددة الأهداف والتطلعات، فهو العقل المفكر والضمير الحي والواعي للمجتمع

– عقلنة التفكير وعصرنة الحياة السياسية لا يرتقي إلا بأفكار تجديدية مستنيرة يطلقها المثقف .لكن الملاحظ أن المثقف المغاربي والعربي أصبح اليوم يتقن الرقص على الحبال، ويتفنن في التماهي بين المبادئ والأفكار ومن المصلحة والامتيازات والاختيارات المصيرية فلم نسجل يوما موقفا للمثقفين المغاربة من الاتحاد المغاربي أمام أصحاب القرار السياسي، ومطالبة واضحة من أجل تجسيده وتوضيح الرؤى فيما يخص مستقبله ومستقبل الشعوب، مثلما نراه من حركية في البلدان الأوروبية وحركة مثقفيها وتوحدهم بشكل حضاري واع بتبني مبادئ الحق والقانون والعدالة الاجتماعية، وحتى حقوق الطبقات العاملة وقيادة المجتمع المدني والتفكير بشكل جماعي تشاركي من أجل المصلحة العامة.

أصبح في وطننا العربي والمغاربي ما يسمى بالمثقف الرسمي ونحن نسميه المثقف المتسلق، يعيش بسلام مع النظام السياسي ومؤسسات الدولة، في وجود سلطة تشريعية غير شرعية.

إن الدول المغاربية لم تستطع أن تعزز بشكل كبير مبدأ الفصل بين السلطات والأفراد[25]،هذا العجز كرس كل أنواع الفساد والمحسوبية والرشوة واللاعقاب وعمق الهوة بين السلطة والشعب الذي فقد الثقة بشكل كبير في أصحاب القرار.

الاتحاد المغاربي قصة جنين توقف عن النمو منذ ولادته هذا عنوان لمقال في ذكرى تأسيس الاتحاد المغاربي، يعود إلى تحليل وتشخيص لحالة الميؤوس منها من وجهة أساتذة وصحفيين متخصصين،

[24]– احمد الإدريسي، المرجع السابق.

[25]djilali hadjaji .violence et corruption cas de l'Algérie .bulletin de LA.P.A.D https://doi.org/104000/apad203.

ويقول أستاذ القانون الدولي في جامعة محمد الخامس تاج الدين الحسيني، إن ذكرى الاتحاد المغاربي باتت تتسم بالجمود لدرجة أن البعض أصبح يتحدث عن موت سريري، وأن المنطقة بلغت نهايتها القصوى[26].

ويضيف دعوات والبرقيات الرسمية في هذا البيان هي مجرد حبر على ورق، في محاولة للتفرغ على الواقع، وإن المغرب أقر بفشل الاتحاد والدليل دخوله في مجموعة اقتصادية لغرب الإيكواس[27] (إفريقيا) وبانضمام تونس للمجموعة سيقضي نهائيا على حلم المغرب العربي.

من جهته الكاتب التونسي منذر بن ضيافي يشرح أسباب جهود الاتحاد المغاربي لما عاشته المنطقة إبان الربيع العربي فيقول: "... بعد ثورات الربيع العربي التي انطلقت من تونس في يناير 2011 حاولت الدول المغاربية ما حصل في تونس وبالتالي تراجع التنسيق، ضمن هياكل ما يسمى باتحاد المغرب العربي الذي تعيش مؤسساته شللا، يضيف أن الحديث عن وجود ما يشبه الانسجام السوسيولوجي الثقافي بين دول المنطقة وحتى بين الدول العربية أمر هلامي وغير دقيق في الواقع"، إن هذا التحليل يدفع بنا إلى التفكير في أن قواعد وبديهيات الأسس أصبحت قابلة للتغيير والمنافسة اليوم تغيرات جذرية حصلت ولا تزال تحصل على أرض الواقع، فعمل على تفكيك كل شواهد القوة والاتحاد بين شعوب المنطقة، وإذا وجدت هذه الشواهد تقوم جهات معينة معروفة ومجهولة في استخدامها في أجندات مشبوهة، ومعادية للدول وأمنها، ونذكر مثال هنا الهوية الأمازيغية الذي ما تولت جهات خارجية وداخلية بالعمل على تأجيجه واستعماله ضد استقرار دول المنطقة مع أنه يعد أحد أعمدة الهوية الوطنية.

ويعود ليشدد على ضرورة تصور آخر للتنسيق بين الدول المغاربية بالتركيز على الجانب الاقتصادي دون غيره وضرورة الدفع بالتبادل التجاري بين دول المغاربية وتسهيل حركة الأفراد، ويرى أن الاقتصاد أهم وأنفع من أشكال الوحدة السياسية.

في حين يرى المحلل السياسي الجزائري الأستاذ عبد العالي رزاقي أن الرسالة التي بعث بها الرئيس الجزائر الأسبق بمناسبة حلول الذكرى 29 لتأسيس الاتحاد المغاربية أنها أعادت الاعتبار للقنوات الدبلوماسية، ويرى أن الشعوب تحلم بتقارب واندماج بين الدول وفتح الحدود بين المغرب وتونس واعتقد أن هذا يتحقق عن طريق فتح التواصل عبر قنوات دبلوماسية للدول المغاربية[28].

6- حصيلة ما أنجز على أرض الواقع:

[26]– الاتحاد المغاربي قصة جنين توقف عن النمو منذ ولادته، موقع أصوات مغاربية، 20 يناير 2018.

[27]– الإيكواس: تضم في عضويتها 15 بلد افريقيا (البنين، بوركينافاسو، الرأس الأخضر، ساحل العاج، غامبيا، غينيا، غينيا بيساو، ليبيريا، مالي، النيجر، نيجيريا، السينغال، سيراليون، توغو).

[28]– انسحبت موريتانيا منها في 2000م رغم أنها عضو في مؤسساتها، تأسست 1975 أبوجا عاصمة نيجيريا مقر بها، يهدف إلى تطوير اقتصاديات هذه الدول.

لقد سعى الاتحاد المغاربي إلى وضع استراتيجية تعاونية طموحة، سنستعرض منها أهم الاتفاقيات التي كانت نتيجة وتنفيذا لقرار مجلس رئاسة الاتحاد في دورته العادية الثانية بالجزائر، والتي دعت إلى تحديد المعالم والآليات للعمل الوحدوي المغاربي.

- كالتحرير الاقتصادي والذي حدد له تاريخ 1992 لتحقيقه حيث يهدف إلى إزالة الحواجز الجمركية وتنمية التبادل التجاري.
- الاتحاد الجمركي: الاتفاق على إنشاء الوحدة الجمركية قبل نهاية 1995 كتوحيد الضرائب والرسوم وتوحيد التعريفة الجمركية تجاه الخارج وتوحيد الأنظمة والقوانين الجمركية.
- السوق المغاربية المشتركة سطر لها أن تكرس واقعا في آفاق 2000 للوصول إلى الاندماج الاقتصادي وارساء نظام موحد للأسواق، وتحديد المبادلات وتنقل الأفراد.
- الاتحاد الاقتصادي بالوصول إلى توحيد كل السياسات الاقتصادية في مجال الأمن والعدالة. الموارد البشرية، الطاقة، الصناعة، النقل والمواصلات، المجال التجاري والمالي والنقدي.
- منطقة التبادل الحر وكان ذلك في فبراير 1994م.

هذه جملة من الاستراتيجيات والأهداف االتي تم الاتفاق عليها لكنها لم تلقى النجاح المنتظر والواقع أظهر معطيات أخرى، جعلت من هذه التجربة تجربة فاشلة بنسبة كبيرة نظرا لعدة أسباب، كنقص الاجتماعات واللقاءات الرسمية وغياب تام لتخطيط مسبق وفق رزنامة محددة للتواريخ وجدول الأعمال، وخير مثال عن ذلك تأجيل دورة الجزائر أو لنقل قمة الجزائر عام 1995 بعد تقديم المغرب طلب تجميد الاتحاد المغاربي بسبب قضية الصحراء الغربية.

مما نتج عنه قصور واضح في النشاط الوحدوي وقد ذكر الحبيب بن يحي أمين عام اتحاد المغرب العربي في ندوة مركز تونس لجامعة بعد الإنجازات:

- العمل على الربط الكهربائي البيني.
- الربط عبر شبكة الألياف البصرية في الاتصالات.
- التنسيق في مجال الإسكان والعمران، انجاز بعض المقاطع في الطريق السيار المغاربي.
- التعاون من البنوك المركزية[29].

7- عوائق الاتحاد المغاربي:

- النزاع القائم بين المغرب الشقيق وحركة البوليزاريو وموقف الجزائر من هذا النزاع، حيث تضررت العلاقات الثنائية بشكل كبير.

[29]- مداخلة الحبيب بن علي أمين عام الاتحاد المغرب العربي، في ندوة مركز تونس لجامعة الدول العربية حول آفاق تنشيط العمل المغاربي 2007/05/31.

- عوائق هيكلية، يقول: الأستاذ محمد محمود ولد محمد الصالح أن الاتفاقيات التي تم المصادقة عليها لا تسمح اتحاد مغاربي يطمح لتحقيق وحدة عربية، حيث أن المشكل يتمثل في أن مجلس رؤساء الدول الخمس، يتمسك بالقرار الجماعي، وسادة كل دولة، وبالتالي مصير الاتحاد المغاربي يبقى معلق حسب نية القادة لهذه الدول وبمقارنة مع الاتحاد الأوروبي، يرى الأستاذ محمد محمود أن المنظومة القانونية تتلاءم مع منظومة كل الدول الأوروبية[30]، وبالتالي يمكنها أن تفرض قراراتها على الاتحاد الأوروبي، وبالتالي لا يملك الاتحاد أي وسيلة قانونية لإبرام اتفاقيات مع الشريك الأوروبي، ويذهب إلى القول أن مؤسسي الاتحاد المغاربي لم يرغبوا في خلق مؤسسات يمكنها أن تفلت من رقابتهم وأن أي توحد مستعجل يكون مشرعا وفضلوا أن يكون التقدم شيئا فشيئا، وذلك بحل النزاعات وتوسيع الصلاحيات وبهذا يستطيع الاتحاد أن يقوم إذا لم يسلم من رغبات وأهواء الزعماء والأمراء[31].
- التنافس على السيطرة والنفوذ الاقتصادي في منطقة المغرب العربي.
- اتخذ هذا الباب عدة مسميات كالشراكة التي اتخذت عدة أشكال لكنها تهدف إلى تغيير هيكل اقتصاديات الدول وقد ساعدت الظروف الدولية بعد نهاية الحرب الباردة إى بروز دور الاتحاد الأوروبي، ومحاولة تطويق التداعيات الناتجة عن المشاكل الخطيرة التي تعرفها قارة إفريقيا عامة وكيف أصبح شغلها الشاغل هو مواجهة كل الأحداث التي تقع من هجرة كاسحة إلى انهيار لكيانات سياسية وحروب في ليبيا ودول الساحل.
- الإرهاب والإجرام الدولي، المخدرات وتبييض الأموال، الاتجار بالبشر وبالأسلحة.

حيث اتجه الاتحاد الأوروبي إلى إدماج جنوب وشرق المتوسط في الاقتصاد العالمي بمبادرة أوروبية لتحقيق التنمية لشعوبها وهذا العمل الاستباقي جاء ردا على سياسة الولايات المتحدة التي سطرت برنامج استراتيجية الدولة أي الأسبقية القصوى التي طرحها البنتاغون 1992، وهو الشراكة الأمريكي المغاربي تحت مسمى ايزنستات[32] تحولت منطقة المغرب العربي إلى ساحة صراع سياسي اقتصادي، مكشوف وأكثر حدة من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية بسبب السباق لتأمين موارد النفط والغاز وضمان الولوج إلى أسواقها، واشنطن وضعت ثقلها في المدة الأخيرة في هذه المنطقة بغية إنهاء ما تعتبر احتكار فرنسا لمنطقة الشمال الافريقي العربي سياسيا، اقتصاديا وثقافيا واستراتيجيا حيث طرح مشروع إيزستات للشراكة الأمريكي المغاربي، بينما سعت باريس إلى مجموعة 5 + 5 المكونة من الدول الأوروبية والمغاربية

[30]– أنظر قرار كوستادي لاكور Costa de la cours de justice للدول الأوروبية بتاريخ 15 جويلية 1964.

[31]– محمد محمود ولد محمد صالح، حدود الاتحاد المغرب العربي، جريدة العالم الدبلوماسي جويلية 1992م.

[32]– ستيوارت ايزنستات نائب كاتب الدولة الأمريكية المكلف بالشؤون الاقتصادية والأعمال والزراعة، بادر باقتراح مشروع شراكة أمريكية مع ثلاث دول الجزائر، تونس والمغرب، في مؤتمر صحفي بتونس في 17 جوان 1998م.

المطلة على البحر المتوسط إلى إحداث معادل مصاد للمشروع الأمريكي حيث جاء الرئيس الفرنسي ساركوزي بمشروع الاتحاد المتوسطي كتجل بارز لوجود صراع مشاريع بين فرنسا وأمريكا لمستقبل المنطقة، رغم المعارضة الألمانية له[33].

- الشراكة الأورو متوسطي: مرت هذه الشراكة بثلاث مراحل منذ 1957 حيث دخل دول المغرب في عدة اتفاقات اقتصادية مع فرنسا في اتفاقية روما مع تونس والمغرب ثم الجزائر بعد 1962. ثم أصبحت في الفترة ما بين 1977 إلى 1990 أكثر شمولية وتجاوزت المجال التجاري إلى المجال المالي وتبادل البحث العلمي والخبرات، إضافة إلى الميدان الزراعي بتوقيع عدد كبير في البروتوكولات التعاون[34].
- إضافة إلى منطقة التبادل الحر والإعفاءات الجمركية.
- قصور في البنى التحتية: تعاني دول المغرب العربي تأخرا واضحا في البنى التحتية وتعميمها نظرا لعدة أسباب تاريخية (الاستعمار) وجغرافية وطبيعية الأرض والمناخ وأسباب بشرية، تأخر التنمية وتتمثل في نقص في السكك الحديدية والمواصلات خاصة عن مناطق الإنتاج والتصنيع والتسويق، هذا رغم جهود الدول منذ حصولها على استقلالها على تحقيق ذلك لما له من تأثير على الحركية الاقتصادية وتطورها.
- أزمات سياسية حقيقية وأخرى مفتعلة لا تخلو العلاقات السياسية من دول الاتحاد المغاربي من الصراع والتوتر في أحيانا ومن البرودة والمقاطعة في أحيانا كثيرة، فقد طفت قضية لوكربي على مستوى العلاقات من ليبيا، وإخوانها المغاربة، كما لا تزال قضية الصحراء الغربية، تعرقل الكثير من الإنجازات والمشاريع بين الجزائر والمغرب الشقيق.
- كما أن الأوضاع الداخلية الأمنية أثرت تأثيرا كبيرا على جهود التعاون والتكامل وانشغال كل دولة لتأمين حدودها، والقضاء على بوادر التوتر بها، جعل الرؤية الموحدة في الجانب الأمني تكاد تكون غير مطروحة.

8- نظرة استشرافية ورؤى جديدة لاتحاد مغاربي مستقبلي:

لا يتسنى تحقيق تنمية شاملة لمجموعة دول المغرف العربي إذا ما بقيت سيطرة الفكر القطري حيث يغلب عليه المصالح الوطنية لكل دولة، وعلاقاتها الخارجية مع دول الجوار، التي تحدد طبيعة الاتفاقيات ومداها في الزمن، ولذلك أصبح من الضروري السعي إلى تنسيق الجهود وتوجيه الرؤى، فتجديد الفكر السياسي بما يتناسب مع تطورات الأوضاع الدولية والإقليمية في حوض البحر المتوسط من تكالب

[33]- فرنسا والزحف الأمريكي في المغرب العربي، مقال بجريدة القدس العربي، 24 يناير 2008م.

[34]- عبد الوهاب شمام، اتحاد المغرب العربي الشراكة الأورو متوسطية أوجه التكامل والتباين في التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية والأوربية، د .م.ن، دار الهدى 2005، ص ص340-342

قوى دول عظمى كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا بشكل صريح والصين وروسيا بشكل مستقر، ويأتي الدور على تركيا لتقوم بأدوار استعراضية، تتعارض أحيانا كثيرة مع العرف الدولي، وجب تجاوز الخلافات والقفز على المخاطر المحدقة بالمنطقة المغاربية، لتحقيق تكامل ووحدة اقتصادية، تؤسس لوحدة سياسية نافعة لشعوبها، خاصة بتوفر إمكانيات ضخمة، وندرج هنا هذه الدراسة الفنية والتقنية للمغرب العربي لتحكم على حظوظها لقفزة نوعية غير مسبوقة تخرج منها قوة إقليمية يحسب لها ألف حساب.

- ليبيا أكبر احتياطي للنفط في إفريقيا.
- تونس الأولى عربيا في مؤشر الديمقراطية.
- الجزائر ثاني أكبر احتياطي للغاز في إفريقيا.
- المغرب الأولى عربيا في استثمارات الطاقة المتجددة.
- موريتانيا الأولى عربيا في إنتاج الحديد الخام.
- المساحة الكلية 5782141 كلم².
- عدد السكان 98 مليون نسمة.
- الأراضي الزراعية 1371565 كلم².
- احتياطي النفط أكثر من 60 مليار برميل.
- احتياطي الغاز أكثر من 6 تريلون متر^3.
- العملة الصعبة 250 مليار دولار، ما عدا تونس وموريتانيا.
- القدرات العسكرية أكثر من: – 788 ألف جندي.
  – 2700 دبابة.
  – 930 قطعة بحرية.
  – 930 طائرة*.

أصبح اليوم البحث في تجديد الرؤى والاستراتيجيات البديلة لكل ما سبق من تجارب للشراكة أو التعاون الاقتصادي التي تتعثر باستمرار امرا حيويا ومن الاولويات في غياب قرارات وإرادات سياسية صريحة، لاحتواء هذه الأزمات التي تكون في أحيان كثيرة مفتعلة، عن طريق خطوات رشيدة وواعية.

- تحقيق أمن اقتصادي واكتفاء ذاتي لكل دول المغرب العربي انطلاقا من الإنتاج المحلي، بغية تحقيق مستوى معيشي كريم ولا يتأتى ذلك إلا باستغلال أمثل للموارد المتوفرة والتي لا تقلى من يستغلها أي ترشيد الاستغلال للإمكانيات.

* Cia Facts Book World Bank global Fire sorver statista.com, publié par Maghreb voices

- اعتماد نظم اقتصادية جديدة تتماشى مع طبيعة العنصر المغربي ومعتقداته، نظر لفشل كل الأنظمة الاقتصادية والتنموية التي فرضت عليه من طرف الأنظمة السياسية بقرارات فوقية ولم تكن ذات طابع تشاركي حيث فشلت كل التجارب المستوردة، وكان الأجدر الانطلاق من النظام الاقتصادي الحيادي كبديل شرعي يلاقي القبول، والتفاعل في ظل الموجهة العالمية المالية التي تريد تعميم وفرض الاتجاه الليبرالي، بشكل يؤدي إلى إعادة هيكلة الدول النامية بما يحقق مصالح الدول المتقدمة، ويخفف من أزماتها، فالدول المتقدمة نفسها لا تؤمن ولا تطبق من السياسات المستمدة من فلسفة الاقتصاد الرأسمالي في تطوراتها الحالة إلا مقدار ما يحقق مصالحاه وتؤمن لها نموها الاقتصادي ويخفض من أزماتها[35].

يقول بيل كلينتون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية "...إن سياستنا ليست ليبرالية ولا محافظة، إنها سياسات جديدة، وتسلم استراتيجيتنا بأن الطريقة الوحيدة لوضع الأسباب رفاء أمريكي متجدد هي "استثارة الاستثمار العام والخاص معا...".[36]

إذن إذا كان النظام الإسلامي يتماشى مع الليبرالي، والاشتراكي والرأسمالي، فلماذا لا نطبقه حسب الحاجة وحسب الظرف المهم أن نصل إلى حياة أفضل للإنسان الغربي وتنمية دائمة.

- الاستثمار الراشد: معرفة الإمكانيات التي تملكها الدول المغاربية يجعل عملية الاستثمار وخلق فرص الشراكات يكون ذا فعالية ويزيد من فرص النجاح والاستمرار، انتاج السلع والخدمات والتفكير في الدخول في الأسواق المحلية لخلق التكامل الاقتصادي الذكي، بتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات الهامة التي تحتاجها الشعوب، كالغذاء أي القطاع الزراعي الذي يستوعب ما يفوق 50% من اليد العاملة من دول المغرب العربي، وهو قطاع حيوي واستراتيجي، ونذكر هنا الحبوب والصيد البحري الذي يعد قطاعا واعدا بسبب طول السواحل وازدواج الوجهات البحرية، المغرب الأقصى.
- استغلال الطاقة البشرية والطاقات المتجددة.

أهم القطاعات الصناعية الحديثة:

- الالكترونيات الدقيقة.
- التكنولوجيا الحيوية.
- صناعة المواد الجديدة.
- الطيران.
- الاتصالات.

[35]- Thurowlester, les fractures du capitalisme, paris, Village M, 1997, p 50.

[36]- كلسون بيل، جور آل، رؤية لتغير أمريكا: الاهتمام بالناس أولا، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة، 1992م، ص 1.

- أجهزة التحكم.
- البرمجة[37].

هذه القطاعات تعتمد على التكنولوجيات الحديثة.

- تشجيع الكفاءات العلمية ودعمها بتوفير الامتيازات وتوفير جو العمل المريح ساعد على التحكم في التقنية ونقل ما يوجد في مخابر البحث الجامعي إلى المصانع والورشات، وبالتالي الدفع بالتطور الصناعي والتحكم أكثر في التكنولوجيا، وزيادة كمية ونوعية الإنتاج وتنويعه، حسب الأقاليم المناخية والإمكانيات الطبيعية المتوفرة.
- كما أن التطور العلمي يجر معه إلى الحماية للبيئة والوسط الطبيعي، والكائنات والحرص على بيئة صحية والقضاء على التلوث الذي عم في بلدان المغرب وتأثر به البحر المتوسط بشكل مباشر.
- فرغم الإمضاء والمصادقة على الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة وإلا أن الأشواط التي قطعت لا تزال محتشمة فهناك عجز كبير في التحكم في التلوث المائي والهوائي والأرضي، مثال على ذلك: النفايات المنزلية والصناعية ورسكلتها.
- التوجه نحو الشراكات الإفريقية كأساس للتعاون الإقليمي، حيث أن الاتحاد المغاربي قد يحدث الفرق إذا توجه بالتنمية والاستثمار إلى الجنوب لأن التجارب الافريقية رغم أنها نادرة إلا هناك دول صنعت الحدث بالتحول في المجال التنمية والتطور بشكل عام كإثيوبيا.

حيث يمكن خلق شراكات ناجحة في إطار التعاون الإفريقي بعيدا عن النزاعات والحسابات الضيقة.

- كما أن الرهانات الأمنية الخطيرة في منطقة الساحل تفرض منطق الوحدة لتلافي خطر الجماعات الإرهابية وتجارة السلاح والمخدرات وتبييض الأموال وتجارة البشر حتى وإن كان في إطار تكاملي.
- فالمغرب العربي لا يعود فشله إلى التركيبة الدينية أو الثقافية والانتماء الحضاري، إنما الازمة تتمثل في النخب السياسية الحاكمة، فشلت فشلا ذريعا في اكتساب شرعية ديمقراطية حيال شعوبها، وبناء دول الحق والقانون والعدالة الاجتماعية التي تتشوق إليها.

ودفع المجتمع المدني مؤسساته بمرافقة التنمية الحقيقية الشاملة كل هذا ساهم في إضفاء شعلة الاتحاد المغربي العربي المنشود والمأمول.

- إحياء نظرية التعاون جنوب جنوب العودة إلى التعاون والشراكة بين الدول النامية والتي حققت أشواط في التطور الصناعي والعلمي فيما بينها، والتعامل مع الاتحاد الأوروبي بالندية في تحقيق

[37]– صالح صالحي، الاتحاد المغاربي للإمكانيات المتاحة والاستراتيجية البديلة لتحقيق التنمية المستدامة والشراكة المتوازنة في التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، د م ن، دار الهدى، 2005م، ص 320 – 322.

المشاريع والمصالح وشروط الاستثمار، واستغلال الحركات التقديرية الفاعلة اليوم في العالم في مختلف المجتمعات الداخلية إلى العدالة في تقسيم ثروات العالم والعدل والمساواة من الشعوب.

خاتمة:

إن أكبر التجارب الدولية في بناء التكتلات السياسية والاقتصادية، سواء التي عرفت نجاحا واستمرت كالاتحاد الأوروبي او تعرف هشاشة كالاتحاد المغاربي وقبله الجامعة العربية فان السعي نحو إيجاد سبل واليات تخدم المصلحة المشتركة دون الغوص في إجراءات التكتل بشكل كلي وشمولي والحرص على خلق مساحات من الحرية في التعامل لكل طرف حسب نظرته وتقديراته يساهم في إنجاح التعاون بصيغة التكامل .مع هامش للتحرك والتعامل مع عدة أطراف، دون قيد أو شرط وهذا ما يدعو إليه العديد من الخبراء والمختصين في هذا المجال أي السعي الى التكامل الاقتصادي بما يخدم الجميع ويحقق المصلحة والمنفعة لكل الأطراف.

التكامل الاقتصادي هو البديل الوحيد لإنجاح أي تكتل عربي، بعد أن تحقق الفشل العربي السياسي والاقتصادي خاصة في الظروف الراهنة عن طريق:

- عقد اتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي وتشجيع الشراكة المتوسطية.
- خلق فرص الاستثمار وتنوعيها، وفتح المجال أمام رجال الأعمال وتسهيلات الشراكة وملائمة القوانين ومرونتها لتسهيل هذه الأخيرة (الملكية، الأسعار، الجمارك...).
- رصد مشاريع لشركات مصغرة تستوعب أعداد كبيرة من الشباب لامتصاص البطالة واستغلال الملايين من المتخرجين من الجامعات سنويا.
- الجدية في رصد المعيقات في الميدان لإيجاد الحلول. بالاعتماد على الكفاءات الوطنية
- إيجاد حلول للشباب العربي، بدل دفعه إلى الانتحار في المتوسط بحثا عن حياة كريمة وراء البحار.
- السعي إلى تحقيق التكامل بين دول المغرب العربي ليس فقط في المجال في الاقتصادي بل يجب ان يتعداه الى الجانب المعرفي والتكنلوجي لصناعة المعرفة وتحقيق لتنمية المنشودة.
- الكل يجب أن يشارك في إيجاد الحلول، لأن الكل يجب أن يشعر أنه يملك وطنه، وتعزيز هذا الشعور لا يكون إلا بإيجاد إنسان مغاربي يحب نفسه ويحب وطنه ويملكه ليحافظ عليه.
- الاستفادة من الثروة يجب ان يشترك فيه الجميع لأن الإقصاء من شأنه أن يفشل كل المبادرات في حين ان الإحساس بالانتماء والتشاركية سواء على المستوى الرسمي او الشعبي يدفع بالجهود الى التفكير في التعاون والتكامل . على أرض الواقع.

- إن التعويل على الاتحاد المغاربي الجديد من شأنه بعث الأمل في قلوب ملايين المواطنين في بلاد المغرب والتأسيس لبناء اقتصاد مغاربي قوي متماسك. امرا حيويا واستراتيجيا بامتياز "في ظل عولمة متوحشة بإمكانه فرض شروطه ومواقفه بما يخدم مصالحه الدائمة في جنوب المتوسط دون المساس بأمنه واستقراره في جو من التعاون والاحترام والندية، مع الجانب المقابل في الضفة الشمالية وفي الساحة الدولية. وفي تصورنا بكون هذا التجديد بمجموعة من الحلول والمقترحات التي سنسهب في تحليلها لاحقا .
- الدعوة إلى قمة مغاربية رفيعة المستوى لتدارس الأوضاع الصعبة والتحديات الأمنية والاقتصادية الراهنة التي تمس مباشرة دول المغرب العربي كليبيا والجزائر والتي اصبحت خطرا حقيقيا على استقرار المنطقة.
- بعث السوق المغاربية المشتركة وفتح الحدود وتحرير مناطق التبادل الحر، الشروع في استغلال الطاقات المتجددة لتعويض البترول وبناء المدن الذكية في المناطق الداخلية لبلدان المغرب الكبير وفتح الشراكات بين المؤسسات الناشئة التي تعتمد على التكنلوجية الحديثة وعلى الشباب المبدع .
- تعزيز البحث العلمي وتثمين مكانة وتجارب النخب والأدمغة المهاجرة لصالح أوطانها.
- ربط المؤسسات الاقتصادية بالجامعات وبرامج التكوين لفائدة الشباب الجامعي وبالمقابل الاهتمام بالتكوين التقني او المهني الذي يستقطب فئات عريضة من الشباب المغاربي ويسهم في خلق الثروة ومناصب العمل لامتصاص البطالة.
- إفساح المجال للقوى الناعمة لتعزيز اللحمة بين الشعوب المغاربية بالتبادل السياحي الثقافي الفني والأدبي.

وفي الأخير تبقى الإرادة السياسية هي المحرك الرئيسي والفيصل لتحقيق هذا الاتحاد القوي، واستشراف المستقبل بإيجاد الحلول والبدائل المناسبة لتنمية مستدامة.

الهوامش:

1. محفوظ قداش، محمد قنانش، نجم شمال إفريقيا 1926– 1937 وثائق وشهادات لدراسة التيار الوطني الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، 2013، ص ص 53– 54.
2. ميغيل هرناندولارمندي، السياسة الخارجية للمغرب، ترجمة: عبد العالي بروكي، منشورات الزمن النجاح الجديدة، الدار البيضاء، طبعة أولى، 2005، ص ص269– 270.
3. ميغيل هرناندو دي لارمندي، السياسة الخارجية للمغرب، المرجع السابق، ص 277.
4. الاتحاد الأوروبي: هو جمعية دولية اوربية تضم 27 دولة تأسس بموجب معاهدة ماستريخت الموقعة في1992. وهو اتحاد فدرالي ذو سوق مشترك وعملة موحدة اليورو. خرجت بريطانيا من الاتحاد رسميا في 31 يناير2020

5. السوق الأوروبية: هي وحدة سياسية اقتصادية بداية التفكير في انشائه منذ 1951 الدول الأعضاء فرنسا إيطاليا ألمانيا الغربية، بلجيكا، هولندا، لكسونبورغ. تأسس رسميا بمؤتمر روما في 25 مارس 1957.
6. المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.منظمة اقتصادية دولية تهتم بتطوير الاقتصاد في منطقة الغرب الإفريقي، تأسس في 25 مارس1975 ورئيسها عمر بارادوا مقرها أبوجا بنجيريا، عدد أعضائها اليوم 15 عضو.
7. احميدة محمد السنوسي، الاتحاد المغاربي في الجغرافيا الإقليمية والاجتماعية والسياسية، جامعة الفاتح، طرابلس– ليبيا، 1999، ص ص 23– 24.
8. Paul Balta, Le Grand Maghreb :Des indépendances à l'an 2000, La découverte essais, 1990, France, p 27.
9. احميدة محمد السنوسي، المرجع السابق، ص ص23– 24.
10. Hatem Ben Salem, Le Maghreb sur l'échiquier méditerranéen défense nationale, Le comité d'études de défense nationale, n°7, paris, juillet 1989, pp. 06- 07.
11. فاطمة بيرم، أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2010/2009، ص 94.
12. كمال رزيق، مكلوف خالد، فرص وتحديات التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي بين الواقع والآفاق، المؤتمر العلمي الدولي التاسع حول الوضع الاقتصادي وخيارات المستقبل، ماي 2013.
13. صالح صالحي، الاتحاد المغاربي الإمكانيات المتاحة والإستراتيجية البديلة لتحقيق التنمية المستدامة والشراكة المتوازنة في التكامل الاقتصادي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، د م ن: دار الهدى، 2005، ص 30.
14. صالح صالحي، المرجع السابق ص ص302– 303.
15. Eco finance n°362003, pp. 114- 115.
16. موريس شيف ول، آلانوينتزر، التكامل الإقليمي والتنمية، د م ن، البنك الدولي، 2003، ص 114.
17. يوسف سعداوي، آثار الشراكة الأورو – متوسطية على الاقتصاديات العربية في التعامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، د م ن، دار الهدى، 2005، ص 138.
18. عبد المنعم أبو ادريس علي .مدخل الى القرن الافريقي /القبيلة والسياسة ..الصومال 'اثيوبيا 'اريتريا' جيبوتي .العربي للنشر والتوزيع2019 .ط.1ص67
19. روجي غارودي، الولايات المتحدة الأمريكية طليعة الانحطاط كيف تجابه القرن الحادي والعشرين، ترجمة: صالح الجهيم، ميشيل جوري، الجزائر المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، 2004م، ص 69.
20. جاك لوسيان جونديلوريJaques Delors ولد في 20 جويلية 1925 رجل سياسي فرنسي رئيس المفوضية الأوروبية من 1985 – 1995 وزير المالية الفرنسية 1981 – 1984، عضو البرلمان الأوروبي 1979 – 1981، وقد كان المخطط بمشروع السوق الموحدة والعملة الأوروبية الموحدة.
21. جمال عبد الناصر مانع، اتحاد المغرب العربي دراسة قانونية سياسية، دار العلوم للنشر والنشر، 2004م، ص 44.
22. أحمد الادريسي، اتحاد المغرب العربي في مربع الربيع العربي والإرهاب وتجارة المخدرات ومشكل الصحراء، مقال صادر عن مركز دراسات الوحدة العربية، يونيو 2020، ص 59.
23. محمد عصام لعروسي، اتحاد مغاربي متجدد قادر على مواجهة التهديدات المحدقة بشمال إفريقيا، معهد واشنطن، 3أبريل 2019.
24. احمد الإدريسي، المرجع السابق.

25. djilali hadjaji .violence et corruption cas de l'Algérie .bulletin de LA.P.A.D .https://doi.org/104000/apad203.
26. الاتحاد المغاربي قصة جنين توقف عن النمو منذ ولادته، موقع أصوات مغاربية، 20 يناير 2018.
27. الإيكواس: تضم في عضويتها 15 بلد افريقيا (البنين، بوركينافاسو، الرأس الأخضر، ساحل العاج، غامبيا، غينيا، غينيا بيساو، ليبيريا، مالي، النيجر، نيجيريا، السينغال، سيراليون، توغو).
28. انسحبت موريتانيا منها في 2000م رغم أنها عضو في مؤسساتها، تأسست 1975 أبوجا عاصمة نيجيريا مقر بها، يهدف إلى تطوير اقتصاديات هذه الدول.
29. مداخلة الحبيب بن علي أمين عام الاتحاد المغرب العربي، في ندوة مركز تونس لجامعة الدول العربية حول آفاق تنشيط العمل المغاربي 2007/05/31.
30. أنظر قرار كوستادي لاكور Costa de la cours de justice للدول الأوروبية بتاريخ 15 جويلية 1964.
31. محمد محمود ولد محمد صالح، حدود الاتحاد المغرب العربي، جريدة العالم الدبلوماسي جويلية 1992م.
32. ستيوارت ايزنستات نائب كاتب الدولة الأمريكية المكلف بالشؤون الاقتصادية والأعمال والزراعة، بادر باقتراح مشروع شراكة أمريكية مع ثلاث دول الجزائر، تونس والمغرب، في مؤتمر صحفي بتونس في 17 جوان 1998م.
33. فرنسا والزحف الأمريكي في المغرب العربي، مقال بجريدة القدس العربي، 24 يناير 2008م.
34. عبد الوهاب شمام، اتحاد المغرب العربي الشراكة الأورو متوسطية أوجه التكامل والتباين في التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية والأوربية، د .م.ن، دار الهدى 2005، ص ص340-342
Cia Facts Book World Bank global Fire sorver statista.com, publié par Maghreb voices
35. Thurowlester, les fractures du capitalisme, paris, Village M, 1997, p 50.
36. كلسون بيل، جور آل، رؤية لتغير أمريكا: الاهتمام بالناس أولا، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة، 1992م، ص 1.1
37. صالح صالحي، الاتحاد المغاربي للإمكانيات المتاحة والاستراتيجية البديلة لتحقيق التنمية المستدامة والشراكة المتوازنة في التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، د م ن، دار الهدى، 2005م، ص 320 – 322.